ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (10)، عدد (01)، 2024، ص: 027-044

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية بين تطبيقات النظام المحاسبي المالي الجزائري و متطلبات معايير المحاسبة الدولية

Accounting treatment of concrete confirmations between the applications of the Algerian financial accounting system and the requirements of international accounting standards.

عوادي نعمان، Aoadi Noamen * [1]، aouadi_noamen@yahoo.fr

كواشي مراد، Koachi Mourad [2]، koachimourad@yahoo.fr

[1] أستاذ مساعد-أ-، مخبر المحاسبة والجباية والتأمين، جامعة سوق أهراس (الجزائر)

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة أم البواقي (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024/02/21 **تاريخ القبول:** 2024/05/18 **تاريخ النشر:** 2024/05/21

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان مدى استجابة الممارسة العملية في مجال محاسبة التثبيتات العينية إلى المتطلبات المفاهيمية المتعلقة بالإعتراف و القياس المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي استوحى هذه المفاهيم من معايير المحاسبة الدولية، إذ اختارت الجزائر نهج التوافق من خلال تكييف نظامها المحاسبي مع متطلبات المرجعية الدولية المذكورة سابقًا، و قد توصلت الدراسة إلى وجود تطابق في مفاهيم الإعتراف و قياس التثبيتات العينية بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجزائري و ما جاء به معيار المحاسبة الدولي IAS16، غير أن تطبيق هذه المفاهيم يتطلب مزيدًا من التكوين لفائدة محاسبي المؤسسات الجزائرية ودعم النصوص التشريعية التي تؤطر مهنة خبراء التقييم التي تدعم المحاسبين في عملهم.

الكلمات المفتاحية

التوافق المحاسبي؛ التثبيتات العينية؛ النظام المحاسبي المالي؛ معايير المحاسبة الدولية.

تصنيف JEL: M40 ؛ M41 ؛ M48 ؛ M49 .

Abstract

This study aimed to clarify to what extent the accounting practices respond to the concepts stipulated in Algerian financial accounting system, those concepts are inspired from the international accounting standards in order to assure the harmonization with these standards. It concluded that the concepts of tangibles recognition and measurement in Algerian accounting system conform to IAS16. However; the application of those concepts require more qualification of Algerian entities accountants and to improve the legislative texts related to valuation expert profession that supports the accountants function.

Keywords

Accounting harmonisation ; Tangibles ; Algerian financial system ; International accounting standards. ;

JEL Classification Codes : M40 ; M41 ; M48 ; M49.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: aouadi_noamen@yahoo.fr

I.مقدمة:

لقد مس مفهوم العولمة جميع جوانب حياة الإنسان الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، و إن من أبرز سمات العولمة الاقتصادية التي تجلب انتباهنا كمختصين، عولمة الممارسة المحاسبية المتمثلة في وضع معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية التي أخذت في الانتشار منذ سبعينات القرن الماضي ومست أغلب إن لم نقل كل دول العالم بشكل مباشر من خلال تبني هذه المعايير أو بشكل غير مباشر من خلال تكييف الأنظمة المحاسبية المحلية مع متطلباتها، هذا التكيف أصبح ضرورةً حتمية من أجل تجنب العزلة الاقتصادية و استقطاب الاستثمارات الأحنبية. وهذا ما ذهبت إليه الجزائر عندما أصدرت سنة 2007 نظامًا محاسبيًا ماليًا يأخذ بمجمل المفاهيم الموجودة في معايير المحاسبة الدولية بما في ذلك الإعتراف و قياس التثبيتات العينية التي تعتبر مكونًا مهما من مكونات أصول المؤسسة التي تعبر عن وضعيتها المالية بصدق.

1.إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع تطبيق مفاهيم الاعتراف وقياس التثبيتات العينية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 في الجزائر ؟

ولتسهيل الإجابة على السؤال الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-هل يتوافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في جانب المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية؟

-هل تستجيب المؤسسة الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ؟

-هل تستجيب المؤسسة الجزائرية لمتطلبات قياس بالتثبيتات العينية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ؟

-هل يتلقى محاسبو المؤسسات الجزائرية التدريب اللازم للإلمام بتطبيقات المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية؟

-هل التشريعات المتعلقة بخبراء التقييم كافية بما يسمح لمحاسبي المؤسسات بالإستفادة من عملهم ؟

2.فرضيات الدراسة:

-اختارت الجزائر نهج التوافق مع معايير المحاسبة الدولية في مجال المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية.

-مفاهيم الإعتراف بالتثبيتات العينية واضحة و لا تجد المؤسسات الجزائرية صعوبةً في تطبثقها.

-بعض أساليب قياس التثبيتات العينية صعبة التطبيق في بيئة المؤسسة الجزائرية.

-محاسبو المؤسسة الجزائرية يحتاجون إلى المزيد من التأهيل للتعامل مع أساليب قياس التثبيتات العينية.

-هناك قصور في ربط التشريعات التي تؤطر مهنة خبراء التقييم مع مهنة المحاسبة .

3.هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تسليط الضوء على صعوبات تطبيق المفاهيم المرتبطة بالإعتراف و قياس التثبيتات العينية في المؤسسة الجزائرية.

4.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون التثبيتات المادية عنصر مهم من عناصر أصول المؤسسة و من الضروري قياسها بشكل يضمن جودة المعلومة المالية المتضمنة في الميزانية.

5.منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عند عرض المفاهيم المتعلقة بالإعتراف و قياس التثبيتات المادية كما اعتمدت المنهج المقارن عند اسقاط ما ورد في المعايير المحاسبية الدولية على النظام المحاسبي المالي الجزائري وفي الجزء التطبيقي تم الاعتماد على دراسة احصائية من خلال برنامج **SPSS** 25 وذلك من أجل الوصول الى الأهداف المعلنة مسبقا.

6 هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور. تناول المحور الأول مفهوم التوافق المحاسبي، أما المحور الثاني فقد تناول إجراء مقارنة بين مفاهيم الإعتراف و قياس التثبيتات العينة في النظام المحاسبي المالي الجزائري و معيار المحاسبة الدولي رقم16، أما المحور الثالث فخصص للدراسة الميدانية.

II.الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.الإطار النظري:

يعدّ ظهور المعايير المحاسبية الدولية نتيجة لتطور المحاسبة عبر قرون عديدة إذ أن شكل النشاط الإقتصادي السائد يمثل القالب الذي يحدد معالم الممارسة المحاسبية، ولما كانت البيئات الاقتصادية مختلفة من دولة إلى أخرى بسبب الإختلاف السياسي والثقافي، فقد أدى ذلك إلى بروز مشاكل كثيرة في البيئة المحاسبية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات (الشحادة، 2017) نظراً لكون هذه الشركات مملوكة من أطراف تنتمي لدول مختلفة ولها فروع في دول مختلفة وهي ملزمة بالتقرير عن نشاطها لفئات مختلفة من المستخدمين، وفي محاولة لحل هذه المشاكل جاءت معايير المحاسبة الدولية التي يُصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال العمل على تقريب الممارسة المحاسبية في مختلف دول العالم، هذه الأخيرة انقسمت بين من اختارت نهج تبني المعايير و أخرى اختارت نهج التوافق معها (التحول التدريجي) ومن بينها الجزائر التي طبقت إبتداءًا من سنة 2010 نظامًا محاسبيًا ماليًا يأخذ في أغلب جوانبه بالمفاهيم التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية دون تبنيها صراحةً، بما في ذلك المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية التي تمثل جزءًا مهمًا من أصول المؤسسة من حيث إدراجها في الحسابات (الاعتراف) وتقييمها (القياس) واعادة التقييم مرة أخرى. كما ان هذه الدراسة تهتم بالمعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية من خلال المقارنة بين المفاهيم التي جاءت بها معاييرالمحاسبة الدولية وتلك الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري من جهة ومدى استيعاب البيئة الاقتصادية الجزائرية لهذه المفاهيم من جهة أخرى.

أ. خلفية ظهور مفهوم التوافق المحاسبي:

لقد أصبحت كل دول العالم اليوم مترابطة ترابطا وثيقا خاصةً في المجال الاقتصادي، إذ لا يمكن لأية دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية أن تكون منعزلةً عما يحدث في محيطها، ولا يمكن الحديث عن الاقتصاد الدولي وتطوراته دون الحديث عن المحاسبة الدولية وتأثيرها على الأنظمة المحاسبية المحلية، فأغلب الشركات العالمية الكبرى تتبنى المعايير المحاسبية الدولية التي ظهرت في خضم تطور النظرية المحاسبية الذي مر بمراحل ثلاث :(حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، 2006)

المرحلة الأولى: تأثرت فيها النظرية المحاسبية بانتشار المنشآت الفردية، حيث كان هدف تعظيم الربح هو محرك النشاط وامتدت حتى نهاية القرن التاسع عشر.

المرحلة الثانية: تأثرت فيها النظرية المحاسبية بانتشار شركات المساهمة، حيث كان التمويل وتحقيق مستوى مقبول من عوائد الاستثمار هو محرك النشاط.

المرحلة الثالثة: تأثرت فيها النظرية المحاسبية بتنامي الدور الاجتماعي للمشروع، وضرورة مراعاة مصالح جميع أفراد المجتمع، خاصة وأن نشاط المنشآت الاقتصادية أصبح يتجاوز حدود الدولة بانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وبدأت هذه المرحلة منذ سبعينات القرن العشرين إلى يومنا هذا.

مما سبق فقد فرضت المرحلة الاخيرة على الإقتصادات المحلية ضرورة الإنفتاح على الحركية الاقتصادية الدولية كضرورة وليست اختيارًا لكل دولة تسعى إلى تحقيق النمو. ولا يتم هذا إلا بالسعي لاستقطاب الشركات الكبرى التي تملك التكنولوجيا والقدرة على خلق القيمة المضافة، بحيث ان هذه الشركات تحتاج الى أنظمة محاسبية محلية متكيفة مع المعايير الدولية من أجل تمكينها من النشاط بشكل فعال في بيئة سريعة التطور.

أ1. مفهوم التوافق المحاسبي:

المراد من مصطلح التوافق المحاسبي هو الاحتكام إلى مجموعة من المعايير المحاسبية تكون مقبولة على المستوى الدولي ، من أجل إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية وتحقيق التجانس في مسك المحاسبة في مختلف المؤسسات.

ويعرف التوافق المحاسبي على أنه (مرعي، 2020)"عملية زيادة الإتساق(الإنسجام) على التطبيقات المحاسبية بوضع قيود أو حدود على درجات الإختلاف أو هو عملية إزالة الإختلافات بين النظم و المعايير المحاسبية".

كما يرى مداني بلغيث أن التوافق المحاسبي مسارً حتميً بالنسبة لشركات المتعددة الجنسيات، التي يفترض أن تتمكن بموجبه من رفع أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدوليةحتى و إن كانت المقارنة الكاملة مستحيلة،لأنه حتى وإن كانت القوائم المالية معدة بالاستناد إلى معايير دولية إلا أنها ستعكس حتما الخصوصيات الوطنية (قانونية – ثقافية). (بلغيث، 2006)

وعرف(**ROUSSE**) التوافق المحاسبي على أنه (لخضر، 2012)"عبارة عن نظام موحد للتنظيم un systèmeuniforme d'organisation" موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة، أو مجموعة من الأمم مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه".

مما سبق يمكن القول أن تكييف الأنظمة المحاسبية المحلية مع التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي أمر حتمي لكن مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات التي تتميز بها كل دولة.

أ2.أهداف التوافق مع معايير المحاسبة الدولية:

إن الهدف الرئيسي من التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية هو اقتصادي بالدرجة الأولى حيث يرفع من كفاءة المبادلات التجارية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات العملاقة و التي تسعى للبحث عن خفض تكلفة اليد العاملة و رأس المال (بلغيث، 2006).

يساعد التوافق المحاسبي المؤسسات المعدة للقوائم المالية على التحكم في التكاليف المرتبطة بإعداد الكشوف المالية وخاصة ما تعلق بالكشوف الموحدة و تمكينها من الحصول على المعلومات المالية عن محيطها بشكل يسمح لها باستغلالها استغلالًا رشيداً(إستثمار، إندماج.....)، كما يسمح لها بوضع خطط الاتصال التي تضمن جذب المستثمرين المحليين والدوليين لتمويلها من خلال اقتناء أسهمها.

أما بالنسبة للأطراف المستخدمة للقوائم المالية وعلى رأسهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، المحليون و الدوليون، فإن التوافق المحاسبي يمكنهم من مقارنة المعلومات التي تُظهر المركز المالي و آداء المؤسسات المختلفة دون تأثير اختلاف الأنظمة المحاسبية التي كان يُفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي لن يكون هناك أثر لتباين العوامل الثقافية والعوامل الأخرى على قرارات المؤسسة المتعلقة بالاستثمار.

كما يساهم التوافق المحاسبي في تعزيز فعالية عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها مختلف الهيئات المحلية و الدولية وخفض تكاليفها والتي تتطلب –في وجود اختلافات في الأنظمة المحاسبية –أعباء إضافية مرتبطة بتدقيق و مراجعة الحسابات، ناهيك عن الآثار السلبية لهذه الإختلافات على جودة عمليات المراجعة و تحقيق الأهداف المرجوة من تقارير المراجعين.

وتسعى الدول للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها (الشحادة، 2017):
–خفض التكاليف المتعلق بإعداد القوائم المالية، خاصةً ما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية.
–تمكين الأطراف المهتمة بالقوائم المالية من مقارنة المعلومات المتاحة فيها من أجل اتخاذ قرارات استثمار ملائمة.
–المساعدة على نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات الرقابية على المؤسسات، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية وما ينتج عن ذلك من خفض لتكاليف هذه الرقابة

ب.مقارنة المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية حسبSCF مع IAS16:

بما أن المحاسبة تقوم على مفهومي الإعتراف وقياس الأحداث ذات الطبيعة المالية فمن الملائم إجراء المقارنة من هذا المنظور.

ب1–من حيث الإعتراف:

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم 16 التثبيتات العينية بمصطلح الممتلكات والتجهيزات والمعدات وقد عرّفها على أنها: "الموجودات الملموسة التي يُحتَفَظُ بها للاستخدام في الإنتاج أو لغرض تقديم سلع أو خدمات أو التأجير للغير أو لأغراض إدارية ويتوقع أن تستخدم خلال أكثر من فترة واحدة."(Manh., 2007)

أما النظام المحاسبي المالي الجزائري فقد عرفها على أنها "أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية." (RabahTafighoult, 2015)

والملاحظ هنا أن النظام المحاسبي المالي الجزائري قد توافق تمامًا مع المعايير المحاسبية الدولية في تعريفه للتثبيتات العينية.

ب2.من حيث القياس:

ب2.1-القياس الأولي للتثبيتات العينية:

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القياس المحاسبي على أنه (السويطي، 2012):

"قرن الاعداد بأحداث المنشأة الماضية و الجارية و المستقبلية و ذلك بناءًا على ملاحظات ماضية أو جارية و بموجب قواعد محددة".

أما القياس الأولي فيقصد به القيمة النقدية التي يُدرج بها التثبيت في حسابات المنشأة عند اكتسابه ويستشف من هنا أن هناك قياسا لاحقا لهذا التثبيت سيتم في تواريخ لاحقة لتاريخ اكتسابه، ومن المتعارف عليه في المحاسبة عند تسجيل الأصل في الدفاتر أن يكون ذلك بمقدار تكلفتـه الفعليـة عند نشوء الحدث المالي، ويطلق على هذه التكلفة إسم التكلفة التاريخية (السويطي، 2012) وهذا مـا ذهب إليه معيار المحاسبة الدولي رقم 16 عندما أوجب قياس التثبيتات العينية مبدئيًا على أساس تكلفتها والتي تتكون من (Manh.، 2007):"ثمن الشراء المتضمن الرسوم الجمركية والضرائب غير القابلة للاسترجاع وأية تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة إلى تجهيز التثبيت للاستخدام مع طرح الخصومات التجارية والتنزيلات". وقد توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري تمامًا مع المعيار الدولي في هذه النقطة حيث أوجب إدراج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة إذ "تساوي تكلفة إقتناء أصل: سعر الشراء الناتج عن اتفاق الطرفين في تاريخ إجراء العملية بعد طرح التنزيلات والتخفيضات التجارية ورفع زيادة الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية الأخرى التي غير القابلة للاسترجاع من طرف الكيان لدى الإدارة الجبائية وكذلك المصاريف الممنوحة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في حالة الاستخدام." (الجريدة الرسمية، 2008)

***النفقات اللاحقة:**

قد تحتاج التثبيتات العينية بعد اكتسابها ووضعها حيز النشاط إلى إجراء عمليات تخصها كالإصلاحات والتجديدات، وهذا ما يتطلب نفقات تتحملها المنشأة، وهذا ما يطرح إشكالية تثبيت (رسملة) هذه النفقات أي إضافتها إلى تكلفة التثبيت المعني من عدمها.

وفي هذه المسألة أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 رسملة هذه المصاريف في الحالة الوحيدة والتي يحتمل فيها أن هذه المصاريف سوف تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتأتية من التثبيت مقارنة مع تلك التي كانت متوقعة في الأصل، وقد توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعيار الدولي في هذه النقطة، إذ نص على: "إدراج النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية في الحسابات في شكل تثبيتات وتضاف إلى قيمة الأصل إذا كانت ترفع من

القيمة المحاسبية لتلك الأصول، أي إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة إلى الكيان" (الجوزي، 2020).

ب2.2القياس اللاحق للتثبيتات العينية:

يعتبر القياس اللاحق للأصول بصورة عامة عملية منطقية نظراً للانتقادات الموجهة لطريقة التكلفة التاريخية المعتمدة عند القياس الأولي كون هذه الأخيرة "تتجاهل التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد، فتصبح البيانات المالية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، وتفقد الوحدة النقدية خاصية الثبات والتماثل، مما يؤثر على مصداقية البيانات المالية ومن هذا المنطلق فقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 إلى القياس اللاحق للتثبيتات من خلال طريقتين للمعالجة، اصطلح على احداهما "المعالجة المفضلة" وعلى الأخرى "المعالجة البديلة المسموح بها.

فالمعالجة المفضلة تتمثل اظهار التثبيتات العينية بتكلفتها مطروحًا منها الاهتلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة.

أما المعالجة البديلة المسموح بها فتتمثل في اظهار التثبيتات العينية بمبلغ اعادة التقييم والمتمثل في القيمة العادلة للأصل بتاريخ اعادة التقييم مطروحًا منه الاهتلاك المتراكم اللاحق وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة لاحقًا، مع وجوب اجراء لإعادة التقييم بشكل دوري بما يحقق عدم اختلاف القيم المسجلة جوهريًا عن تلك التي ستتحدد باستخدام القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية.

وفي هذه كذلك فقد توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعيار، غير أنه استعمل مصطلح "المعالجة المرجعية" بدل "المعالجة المفضلة" ومصطلح "معالجة أخرى مرخص بها" بدل "المعالجة البديلة المسموح بها"، ومصطلح "القيمة الحقيقية" بدل "القيمة العادلة"

كما ذهب النظام المحاسبي المالي الجزائري نفس مذهب المعيار الدولي رقم 16 في كون القيمة العادلة (الحقيقية) للأراضي والمباني هي قيمتها في السوق التي يحددها تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون.

***معالجة تغير القيمة بعد إعادة التقييم:**

لقد تطرق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 إلى حالتين:

. أ . في الحالة التي تؤدي فيها إعادة التقييم إلى زيادة في القيمة المسجلة للتثبيت فإن الزيادة تدرج ضمن حقوق الملكية (رأس المال) في بند "فائض إعادة التقييم" يعترف بهذه الزيادة كإيراد في حدود الأعباء المسجلة سابقًا كانخفاض في قيمة نفس التثبيت.

. ب . في الحالة التي تؤدي فيها إعادة التقييم إلى انخفاض في القيمة المسجلة للتثبيت فإن قيمة الانخفاض تدرج كعبء مع وجوب مقابلة هذا الانخفاض مباشرة بالزيادات (المكاسب) المسجلة بمناسبة إعادة تقييم سابقة لنفس التثبيت وبالنسبة

للنظام المحاسبي المالي الجزائري فقد توافق تمامًا مع المعالجة الخاصة بتغير قيمة تثبيت بعد إعادة تقييمه التي جاء بها معيار المحاسبة الدولي رقم 16.

2.الدراسات السابقة:

-دراسة شيكر مصطفى و ناصر مراد بعنوان: "معالجة التثبيتات العينية بين الإستجابة للنظام المحاسبي المالي أو الخضوع للنظام الجبائي" ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعالجة المحاسبية و الجبائية للتثبيتات العينية، و الوقوف على أوجه الاختلاف بينهما. و قد خلصت إلى أن أهم اختلاف بين المعالجة المحاسبية و الجبائية للتثبيتات العينية يكمن في الاهتلاك و إعادة التقييم. ويكمن الإختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا في كونها ركزت على الجوانب الجبائية للمعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية كما انها لم تتطرق للمرجعية الدولية .

-دراسة شناي عبد الكريم و عقاري مصطفى بعنوان "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيتات المادية والمعنوية"، هدفت هذه الدراسة إلى توضّح مختلف النقاط التَّي تبُّن كّيفُّية ادماج المعاٌايير المحاسبُّية الدولُّية الخاصة بالتثُّبتات العُّينيُّة و المعنوُّية فًي النظام المحاسبًَي المالًَي، و قد خلصت إلى أن تحسين المعلومة المحاسبية مرهون بتطبيق قواعد التقييم و التسجيل التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية. ويكمن الإختلاف بين هذه الدراسة و دراستنا في كونها ركزت على البعد الإعلامي للمعالجة المحاسبية للتثبيتات ككل و ددورها في ضمان جودة الكشوف المالية.

-دراسة شريط صلاح الدين و حفاصة امينة بعنوان "مدى توافق محاسبة الأصول غير الملموسة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية"، هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين قواعد النظام المحاسبي المالي مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية حول المحاسبة عن بند اٌلصول غير الملموسة من حيث الإعتراف، القياس واإلفصاح، و قد خلصت إلى أن هناك توافق إلى حد معين في معالجة اٌلصول المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، و أن المعايير المحاسبية الدولية عالجت اٌلصول المعنوية بشكل أكثر تفصيل و تعمقا و إيضاحا مما يسهل فهمها من طرف مختلف المستخدمين في مختلف المجالات. و تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في كونها تناولت مفهوم التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لكنها عالجت التثبيتات المعنوية .

III. الطريقة والإجراءات:

ستناول في ما يلي وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة، طريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، مدى صدقها وثباتها، إلى جانب وصف طرق المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

1- المنهج المستخدم، مجتمع وعينة الدراسة:

من أجل التعمق في موضوع هذا البحث والمتمحور حول محاسبة الأصول المادية طويلة الأجل بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية وواقع التطبيق في الجزائر تمثل مجتمع الدراسة في مجموع المهنيين والاكاديميين في مجال المحاسبة في الجزائر، فمعرفة مدى التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وواقع تطبيقها في مجال محاسبة الأصول

المادية طويلة الأجل في الجزائر يقتضي الأخذ برأي هذه الفئة كونها الأكثر إلماما بالجوانب النظرية والممارسة الميدانية المرتبطة بالموضوع.

وسعيا لتحقيق أهداف الدراسة، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي حاولنا من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها.

باشرنا بتوزيع الاستبيانات الالكترونية على 80 فردا من بين المهنيين والأكاديميين، حيث شملت العينة الأولية التي تم اختيارها قصديا 80 فردا، واستلمنا من طرفهم 48 استبانة، وبعد عملية الفرز والتحليل كانت 43 منها فقط تستوفي الشروط لاعتمادها في هذا البحث، وهو ما يعتبر عددا كافيا لدراسة وتحليل الموضوع.

2- أداة الدراسة:

تم في هذا الإطار إعداد استبانة بموضوع البحث تشمل 31 عبارة، وتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- **القسم الأول:** شمل البيانات الأولية المهنية والمهمة للمبحوثين، وهي على الترتيب الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية وأخيرا قطاع النشاط.
- **القسم الثاني:** شمل 31 عبارة تم من خلالها استطلاع آراء عينة الدراسة حول محاور البحث الرئيسية، والتي تم توزيعها على خمسة (5) محاور هي:

أولا: مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية، وشمل هذا المحور 5 عبارات؛

ثانيا: مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري، وشمل هذا المحور 5 عبارات؛

ثالثا: مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث شمل هذا المحور 10 عبارات؛

رابعا: استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية، وشمل هذا المحور 6 عبارات؛

خامسا: كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم، وتكون هذا المحور من 5 عبارات.

وقد تم استخدام مقياس "ليكارت" الخماسي كما ما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): مقياس "ليكارت" الخماسي بالمتوسطات المرجحة

التصنيف	درجة الموافقة	غير موافق تماما	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق تماما
	القيمة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	المتوسط	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
	الاتجاه	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا

المصدر: عز حسن عبد الفتاح، **مقدمة في الاحصاء الوصفي والاحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS**، خوارزم العلمية، جدة، 2008 ص (541).

3- ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة مدى إعطاء المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يعاد استخدامه، بمعنى آخر، درجة اتساقه وانسجامه عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة، حيث قمنا بالتحقق من ثبات استبانة الدراسة باعتماد معامل "ألفا

كروميخ"، حيث كلما زادت قيمة هذا المعامل كلما دل ذلك على زيادة مصداقية البيانات (عز حسن عبد الفتاح، 2008، ص. 536)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل "ألفا كروميخ"

المحور	عدد العبارات	قيمة "ألفا كروميخ"
مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية	05	0,882
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	05	0,808
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	10	0,811
استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية	06	0,838
كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم	05	0,843
جميع المحاور	**31**	**0,829**

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

يتضح من النتائج أعلاه أن قيمة معامل "ألفا كروميخ" لكل محاور الاستبانة كانت **0,829** وهي قيمة مرتفعة إحصائيا كونها أكبر من 0.6، ما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بموثوقية وبثبات عاليين، بما يعزز من اعتماديتها في التحليل الإحصائي.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

في هذا الإطار تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS v25)، وتم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات لوصف عينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية؛
- اختبار "ألفا كروميخ" (Crombach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة؛
- اختبار "Kolmogorov-Smirnov" واختبار "Shapiro-Wilk" لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛
- اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) لاستنتاج مدى إدراك أفراد العينة المبحوثة لأبعاد الدراسة؛

VI: نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

تم في ما يلي تحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية، وذلك مرورا بالخصائص الوصفية لأفراد العينة المبحوثة، وتحليل اتجاهات إجاباتهم حول محاور الاستبيان، ثم توظيف الاختبارات المناسبة لاختبار فرضيات البحث.

1- الخصائص الوصفية لأفراد عينة الدراسة:

يلخص الجدول أدناه الخصائص الوصفية لأفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (03): الخصائص الوصفية لأفراد عينة الدراسة

الجنس			العمر			المؤهل العلمي			الخبرة المهنية			قطاع النشاط		
صنف	تكرار	%	صنف	تكرار	%	صنف	تكرار	%	صنف	تكرار	%	صنف	تكرار	%
ذكر	28	65,1	24-33	4	9,3	مهني	1	2,3	1-5	1	2,3	أعمال حرة	6	14
أنثى	15	34,9	34-43	14	32,6	جامعي	31	72,1	6-10	5	11,6	قطاع حكومي	7	16,3
			44-53	21	48,8	دراسات عليا	11	25,6	11-15	16	37,2	قطاع خاص	30	69,8
			54-63	4	9,3				16-20	14	32,6			
									21-25	4	9,3			
									26-30	3	7			
مجموع	43	100	مجموع	43	100	مجموع	43	100	مجموع	43	100	مجموع	43	100

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

يشير توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس إلى أن النسبة الأكبر كانت من الذكور مقارنة مع فئة الإناث، حيث كان تعداد الذكور 28 فردا بنسبة 65,1 % من العينة، مقابل تعداد 15 للإناث بنسبة 34,9 %. وفيما يتعلق بتوزيع العينة حسب متغير العمر فيتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا ضمن الفئتين من 44 إلى 53 سنة وهي الفئة التي سجلت 21 فردا بنسبة قاربت 49 %، وكذلك الفئة العمرية من 34 إلى 43 سنة وهي الفئة التي كان ضمنها 14 فردا من أفراد العينة بنسبة 32,6 %.

ويشير توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي إلى أن غالبية المبحوثين كانوا من الجامعيين، حيث سجلت هذه الفئة تعداد 31 فردا بنسبة 72 %، تليها فئة الأفراد من المؤهل العلمي "دراسات عليا" بتعداد 11 فردا وبنسبة 25,6 %، وذلك ما يعزز من نتائج الدراسة، كون الجامعيين خاصة من المتخصصين في المحاسبة أو المتمرسين في هذا التخصص ميدانيا ستساهم آراؤهم بقيمة عالية في نتائج هذا البحث.

وبخصوص متغير الخبرة المهنية، فقد كان أغلب أفراد العينة من ذوي الخبرة بين 11 و15 سنة، بتعداد 16 فردا، وكذا الخبرة المهنية ما بين 16 و20 سنة الذين كانوا بتعداد 14 فردا، مع وجود عدد معتبر من المبحوثين من أصحاب الخبرة المهنية بين 21 و25 سنة (4 أفراد) وكذا ما بين 26 و30 سنة (3 أفراد)، وهذه الخصائص تخدم جيدا أغراض هذه الدراسة، كون أصحاب الخبرة المهنية خاصة في مهنة المحاسبة ستكون آراؤهم ذات أهمية وقيمة بحثية معتبرة. فيما كان توزيع العينة حسب متغير قطاع النشاط والمتضح من الجدول أعلاه يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا من المشتغلين في القطاع الخاص بتعداد 30 فردا وبنسبة 69,8 % من إجمالي العينة، في حين سجل قطاع الأعمال الحرة والقطاع الحكومي نسبا أقل كانت عند 14 و16 % على التوالي.

2- تحليل اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبانة:

في ما يلي يتم عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبيان حسب كل محور من المحاور الخمسة، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04): اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية	4,116	0,479	قوي
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	3,847	0,694	قوي
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	2,712	0,527	متوسط
استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية	2,853	0,601	متوسط
كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم	2,870	0,722	متوسط

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى الموافقة القوية لأفراد عينة الدراسة على البعد الأول "مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية" والذي سجل متوسطا حسابيا بقيمة 4,116 وبانحراف معياري 0,479 و هو ما يدل على إجماع المستجوبين على توافق النظام المحاسبي الجزائري مع معاييير المحاسبة الدولية وكذا البعد الثاني "مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري" الذي سجل متوسطا حسابيا بقيمة 3,847 وبانحراف معياري 0,694 وهذا ما يدل على ان الإعتراف بالتثبيتات العينية منسجم إلى حد كبير مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، فيما عرفت باقي المحاور اتجاها متوسطا، حيث سجل البعد الثالث "مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري" متوسطا حسابيا بقيمة 2,712 وبانحراف معياري 0,527 وهذا ما يشير إلى بعض النقص في الإستجابة لمتطلبات قياس التثبيتات العينية، في حين عرف البعد الرابع "استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية" متوسطا حسابيا بقيمة 2,853 وبانحراف معياري 0,601 على وجود بعض النقص في تكوين المحاسبين في المؤسسات الجزائرية، وفيما يخص المحور الأخير "كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم" فقد كان متوسط إجابات عينة الدراسة عند قيمة 2,870 بانحراف معياري 0,722 و هو دليل كذلك نقص في التشريعات التي تنظم مهنة خبراء التقييم.

3- اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج:

- **اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان:**

في إطار اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان نعتمد على قيمة اختباري "Kolmogorov-Smirnov" و"Shapiro-Wilk"، وذلك وفق الفرضية التالية:

H_0: بيانات محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 0,05

H_1: بيانات محاور الاستبيان لا تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 0,05

والجدول أدناه يتضمن نتائج اختباري "Kolmogorov-Smirnov" و"Shapiro-Wilk" للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (05): نتائج اختباري "Kolmogorov-Smirnov" و"Shapiro-Wilk"

المحور	Kolmogorov-Smirnov		Shapiro-Wilk	
	قيمة الإختبار	Sig	قيمة الإختبار	Sig
مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية	0.195	0.200	0.943	0.053
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	0.152	0.084	0.943	0.078
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	0.191	0.172	0.875	0.277
استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية	0.203	0.071	0.816	0.059
كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم	0.180	0.231	0.928	0.096

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والمدرجة في الجدول أعلاه إلى أن كل محاول الاستبيان قد عرفت مستوى دلالة إحصائية لكلا الاختبارين "**Kolmogorov-Smirnov**" و"**Shapiro-Wilk**" أكبر تماما من 0,05 وهو ما يقودنا لقبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أن "بيانات محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 0,05"، مما يمكننا من اعتماد الاختبارات المعلمية في اختبار فرضيات البحث.

- **اختبار الفرضية الأولى:**

حيث تم صياغة الفرضية الأولى على النحو التالي:

H_0: لا يوجد إجماع حول مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05؛

H_1: يوجد إجماع حول مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05.

لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، وذلك من أجل مقارنة المتوسط الحسابي للبعد الأول بالمتوسط النظري، مما يمكننا من معرفة السمات العامة لإجابات أفراد العينة حول مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية، حيث كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار (One Sample T test) لمدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig
مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية	4,116	0,479	56,404	0,000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

تشير نتائج اختبار (One Sample T test) والمتضمنة في الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمحور الأول، والمتعلق بمدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية كان عند مستوى 4,116 وهي قيمة أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وحيث أن مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار كان أقل تماما من 0,05، ما يقودنا لتبني الفرضية البديلة H_1 التي تنص على "وجود إجماع حول مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية في مجال الإعتراف وقياس التثبيتات العينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05" أي أن النظام المحاسبي المالي الجزائري قد أخذ بمجمل مفاهيم الإعتراف و قياس التثبيتات العينية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم16 .

- **اختبار الفرضية الثانية:**

حيث تم صياغة الفرضية الثانية على النحو التالي:

H_0: لا يوجد إجماع حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05؛

H_1: يوجد إجماع حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05.

لاختبار الفرضية الثانية تم الاعتماد أيضا على اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، من أجل معرفة السمات العامة لإجابات أفراد العينة حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري، أين كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار (One Sample T test) لمدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	3,847	0,694	36,346	0,000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

تشير نتائج اختبار (One Sample T test) والمتضمنة في الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمحور المتعلق بمدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري كان عند مستوى 3,847 وهي قيمة أكبر من المتوسط الفرضي (3)، وحيث أن مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار كان أقل تماما من 0,05، وهو ما يجعلنا نؤيد الفرضية البديلة H_1 التي تنص على "وجود إجماع حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإعتراف بالتثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05" أي أن المؤسسات الجزائرية تحترم إلى حد كبير متطلبات إدراج التثبيتات العينية في حساباتها المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي و مرجع ذلك إلى كون مفاهيم الإدراج بسيطة ومن الممكن تطبيقها دون تعقيدات.

- **اختبار الفرضية الثالثة:**

حيث تم صياغة الفرضية الثالثة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد إجماع حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05؛

H_1: يوجد إجماع حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05.

لاختبار الفرضية الثالثة، ومن أجل معرفة السمات العامة لإجابات أفراد العينة حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري، تم الاعتماد أيضا على اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) ، أين كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار (One Sample T test) لمدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig
مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	2,712	0,527	33,770	0,000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

تشير نتائج اختبار (One Sample T test) والمتضمنة في الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمحور الثالث المتعلق بمدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري كان عند مستوى 2,712 وهي قيمة أقل من المتوسط الفرضي (3)، وحيث أن مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار كان أقل تماما من 0,05، فذلك يقودنا لتبني الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على "عدم وجود إجماع حول مدى إستجابة المؤسسات الجزائرية لمتطلبات قياس التثبيتات العينية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05" أي ان الإستجابة لمتطلبات قياس التثبيتات العينية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ليست مطلقة، وذلك راجع إلى التعقيدات المتعلقة بالقياس اللاحق وصعوبة الحكم على تثبيت المصاريف في بعض الأحيان، بالاضافة الى عوامل أخرى متعلقة ببئة المحاسبة في الجزائر.

- **اختبار الفرضية الرابعة:**

حيث تم صياغة الفرضية الرابعة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد إجماع حول استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05؛

H_1: يوجد إجماع حول استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05.

لاختبار الفرضية الرابعة، ومن أجل معرفة السمات العامة لإجابات أفراد العينة حول استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية، تم الاعتماد أيضا على اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) ، أين كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار (One Sample T test) لاستعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig
استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية	2,853	0,601	31,118	0,000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

تشير نتائج اختبار (One Sample T test) والمتضمنة في الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمحور المتعلق باستعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية كان عند مستوى 2,853، وهي قيمة أقل من المتوسط الفرضي (3)، وحيث أن مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار كان أقل تماما من 0,05، فذلك يقودنا لتبني الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على "عدم وجود إجماع حول استعدادية وتكوين العنصر البشري في مجال محاسبة التثبيتات العينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05" وهذا راجع لنقص برامج التكوين التي من المفترض أن تعدها المؤسسات لتمكين محاسبيها من التحكم في الجوانب المفاهيمية للمعاجة المحاسبية للتثبيتات العينية بصورة خاصة.

- **اختبار الفرضية الخامسة:**

حيث تم صياغة الفرضية الخامسة على النحو التالي:

H_0: لا يوجد إجماع حول كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05؛

H_1: يوجد إجماع حول كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05.

لاختبار الفرضية الخامسة، ومن أجل معرفة السمات العامة لإجابات أفراد العينة حول كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم، تم الاعتماد أيضا على اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) ، أين كانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (One Sample T test) لكفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig
كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم	2,870	0,722	26,054	0,000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS 25*

تشير نتائج اختبار (One Sample T test) والمتضمنة في الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمحور المتعلق بكفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم كان عند مستوى 2,870، وهي قيمة أقل من المتوسط الفرضي (3)، وحيث أن مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار كان أقل تماما من 0,05، فذلك يقودنا لتبني الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على "عدم وجود إجماع حول كفاية التشريعات التي تحكم مهنة خبراء التقييم من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0,05" و هذا راجع إلى عدم وجود التنسيق المطلوب بين محاسبي المؤسسات و خبراء تقييم التثبيتات العينية بسبب النقص في النصوص التشريعية التي تؤطر هذا التنسيق و كذا عدم وجود سوق مستقر يمكن الإستناد علية لإجراء تقييم موثوق للتثبيتات العينية.

v. الخلاصة

أظهرت الدراسة أنه من الواجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الاقتصادية والقانونية الجزائرية عند تكييف نظامها الحاسبي مع المعايير الدولية، و ذلك من أجل ضمان قدرة المؤسسات المحلية على تطبيق المفاهيم المنصوص عليها في القوانين ، و هذا ما اثبتته هذه الدراسة بعد الوقوف على الإختلالات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية في المعالجة المحاسبية لتثبيتاتها مما يؤثر على مصداقية قوائمها المالية، و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

-التوافق مع معايير المحاسبة الدولية أمر حتمي لكن للا بد من الأخذ بعين الإعتبار واقع البيئة الإقتصادية و القانونية المحلية.

- هناك خلل في تطبيق بعض مفاهيم القياس الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري .

-هناك نقص في تكوين محاسبي المؤسسات الجزائرية مما يؤثر على تحكمهم في المعالجة المحاسبية الصحيحة للتثبيتات العينية.

-هناك نقص في التشريعات التي تربط عمل محاسبي المؤسسات بخبراء التقييم مما يصعب من تطبيق طرق القياس المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

التوصيات:

-ضرورة إهتمام المؤسسات الجزائرية بوضع برامج لتكوين المحاسبين و تجديد معلوماتهم.

-ضرورة لتفكير في وضع الآليات القانونية التي تنظم العلاقة بين مهنة المحاسبة و المهن الأخرى ذات العلاقة بالتقييم.

-ضرورة تنظيم السوق الذي يمثل المرجع الموثوق لتقييم التثبيتات العينة.

VI. الهوامش و الإحالات

1. C. Maillet-Baudrier et A.Le Manh .(2007) .*Normes comptables internationales IAS/IFRS* .Alger: Berti Edition.
2. RabahTafighoult .(2015) .*LE SYSTEME COMPTABLE FINANCIER* .Tizi ouzou ،Algerie: Imprimerie Aures.
3. رضوان حلوة حنان. (2006). *النموذج المحاسبي المعاصر*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
4. رضوان حلوة حنان. (2006). *النموذج المحاسبي المعاصر*. عمان: دار وائل للنشر.
5. سيد علي حسين و جميلة الجوزي. (03 07، 2020). دراسة مقارنة للنظام المحاسبي المالي الجزائري مع معيار المحاسبة الدولي رقم16 في معالجة الإهتلاك بالمكونات. *مجاة العلوم الإقتصادية*، صفحة 540.
6. عبد الرزاق الشحادة. (2017). *المحاسبة الدولية*. عمان: دار وائل للنشر.
7. علاوي لخضر. (2012). الجزائر: Edition pages bleues.
8. محمد مطر و موسى السويطي. (2012). *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية* . عمان: دار وائل للنشر.
9. مداني بلغيث. (12 مارس، 2006). التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم، المبررات و الأهداف-. *مجلة الباحث*، صفحة 118.
10. منى سالم حسين مرعي. (2020). المعايير المحاسبية الدولية و مرونة التوافق أم التوحيد المحاسبي. *الإقتصاد الخفي و إدارة الأزمات*. تكريت: جامعة تكريت.